جدوى للإستثمار
Jadwa Investment

بيان أداء الميزانية في الربع الثالث من عام 2018

نوفمبر 2018

عجز الموازنة ينخفض في الربع الثالث

- بلغت الإيرادات الحكومية الإجمالية في الربع الثالث لعام 2018 نحو 223 مليار ريال، مرتفعة بنسبة 57 بالمائة، أو 81 مليار ريال، على أساس سنوي، حيث ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 45 بالمائة، على أساس سنوي، بينما ارتفعت الإيرادات النفطية الحكومية بنسبة 15 بالمائة فقط، لتصل إلى 154 مليار ريال، على أساس سنوي.

- عدلت وزارة المالية، كما جاء في البيان التمهيدي للميزانية العامة الصادر مؤخراً، الإيرادات المقررة في ميزانية 2018 برفعها إلى 882 مليار ريال، مقارنة بـ 783 مليار ريال، وفقاً لتقديراتها السابقة. وبافتراض عدم حدوث تغيير في تقدير الإيرادات غير النفطية للعام 2018، والتي تبلغ 291 مليار ريال، فإن ذلك يقتضي أن تبلغ الإيرادات النفطية الحكومية المقدرة في الميزانية 591 مليار ريال عام 2018، مقارنة بإيرادات نفطية فعلية بلغت 452 مليار ريال خلال الفترة من بداية العام وحتى نهاية الربع الثالث لعام 2018.

- في غضون ذلك، أيضاً كشف تقرير الأداء الربعي للميزانية، أن جهود الحكومة لزيادة الإيرادات غير النفطية، من خلال الاصلاحات الهيكلية للاقتصاد، لا تزال تؤتي أكلها، حيث ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 45 بالمائة، على أساس سنوي، في الربع الثالث لعام 2018، وقد جاء معظم تلك المكاسب من فئة "الضرائب على السلع والخدمات"، والتي ارتفعت بمعدل يقترب من الضعف، على أساس سنوي، لتصل إلى 31 مليار ريال.

- علاوة على ذلك، يتوقع أن تكون "الضرائب على السلع والخدمات" أسرع الشرائح نمواً بين الإيرادات غير النفطية العام القادم، ويُنتظر أن ترتفع بنحو 22 مليار ريال وتسهم بالغالبية العظمى من الزيادة في الإيرادات غير النفطية، على أساس سنوي.

- أدت زيادة الإيرادات الحكومية بوتيرة أسرع من زيادة المصروفات، إلى تقلص عجز الموازنة إلى 7 مليار ريال فقط في الربع الثالث لعام 2018، مما أدى إلى انخفاض إجمالي عجز الموازنة إلى 49 مليار ريال، حتى الفترة الحالية من العام. وكما جاء في البيان التمهيدي للموازنة العامة، يتوقع أن يرتفع العجز إلى 148 مليار ريال (5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي) بنهاية عام 2018. واضعين ذلك في الاعتبار، نتوقع أن يزداد عجز الموازنة في الربع الأخير من العام، تمشياً مع الاتجاهات التاريخية.

الشكل 1: بقي عجز الموازنة دون تغيير، على أساس ربعي، في الربع الثالث لعام 2018، عند 7 مليار ريال.

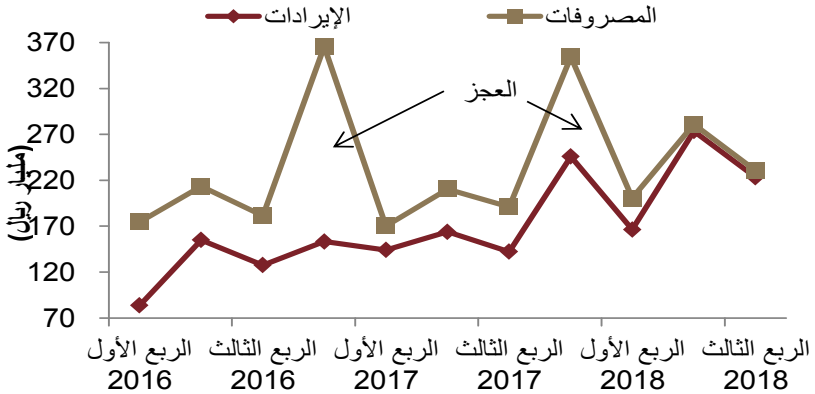

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

د. فهد التركي
كبير الاقتصاديين ورئيس إدارة الأبحاث
falturki@jadwa.com

راجا أسد خان
رئيس، الأبحاث الاقتصادية
rkhan@jadwa.com

الإدارة العامة:
الهاتف 1111-279 11 966+
الفاكس 1571-279 11 966+
صندوق البريد 60677، الرياض 11555
المملكة العربية السعودية
www.jadwa.com

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 6034/ 37

للاطلاع على أرشيف الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار، وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم الدخول إلى موقع الشركة:
http://www.jadwa.com

صدر هذا التقرير في 4 نوفمبر 2018، الساعة 11:30 بتوقيت الرياض

جدول 1: الإيرادات الحكومية (مليون ريال)

الإيرادات	الربع الثالث 2017	الربع الثالث 2018	التغير (%)
الإيرادات النفطية	94323	153950	63
الإيرادات غير النفطية، تشتمل على:	47817	69312	45
- الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	789	3645	362
- الضرائب على السلع والخدمات (تشمل رسوم المنتجات النفطية وضريبة المنتجات الضارة)	11725	30895	163
- ضرائب على التجارة والمعاملات (رسوم جمركية)	6098	4444	27-
- ضرائب أخرى (منها الزكاة)	1747	3156	81
- إيرادات أخرى (تشمل العوائد المتحققة من استثمارات "ساما" وصندوق الاستثمارات العامة)	27458	27172	1-
الإجمالي	**142140**	**223262**	**57**

بلغت الإيرادات الحكومية الإجمالية في الربع الثالث لعام 2018 نحو 223 مليار ريال، مرتفعة بنسبة 57 بالمائة، أو 81 مليار ريال، على أساس سنوي...

...وبينما ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 45 بالمائة، على أساس سنوي، ارتفعت الإيرادات النفطية الحكومية بنسبة 15 بالمائة فقط، لتصل إلى 154 مليار ريال.

الإيرادات:

بلغت الإيرادات الحكومية الإجمالية في الربع الثالث لعام 2018 نحو 223 مليار ريال، مرتفعة بنسبة 57 بالمائة، أو 81 مليار ريال، على أساس سنوي (جدول 1). وقد ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 45 بالمائة، على أساس سنوي، بينما **ارتفعت الإيرادات النفطية الحكومية** بنسبة 15 بالمائة فقط، لتصل إلى 154 مليار ريال. وفقاً لتقديراتنا، ارتفعت أسعار الصادر السعودي من النفط الخام والمنتجات المكررة بنسبة 37 بالمائة، على أساس سنوي، لتصل إلى 73 دولاراً للبرميل في الربع الثالث لعام 2018، وكذلك بلغ متوسط حجم الخام والمنتجات المكررة التي يتوقع أن يكون قد تم تصديرها خلال الربع نحو 9,2 مليون برميل في اليوم. وبناءً عليه، يُتوقع أن يكون إجمالي إيرادات الصادرات النفطية قد بلغ 233 مليار ريال في الربع الثالث لعام 2018، مقارنة بـ 149 مليار ريال في الربع الثالث لعام 2017 (شكل 2). وعلى أساس ربعي، تراجع معدل التحويل المستخدم (الفرق بين إيرادات الصادرات النفطية والإيرادات الحكومية) من 86 بالمائة في الربع الثاني لعام 2018 إلى 67 بالمائة في الربع الثالث لعام 2018.

عدلت وزارة المالية، وفقاً للبيان التمهيدي للميزانية العامة الصادر مؤخراً، الإيرادات المقررة في ميزانية 2018 برفعها إلى 882 مليار ريال...

...مقارنة بـ 783 مليار ريال، حسب تقديراتها السابقة.

جاء في البيان التمهيدي للميزانية العامة الصادر مؤخراً، أن وزارة المالية عدّلت الإيرادات المقررة في ميزانية 2018 برفعها إلى 882 مليار ريال، مقارنة بـ 783 مليار ريال، حسب تقديراتها السابقة. وبافتراض عدم حدوث تغيير في تقدير الإيرادات غير النفطية للعام 2018، والتي تبلغ 291 مليار ريال، فإن ذلك يقتضي أن تبلغ

بافتراض عدم حدوث تغيير في تقدير الإيرادات غير النفطية للعام 2018، والتي تبلغ 291 مليار ريال...

الشكل 2: إيرادات الصادرات النفطية الربعية، وأسعار سلة الخام السعودي والمنتجات المكررة

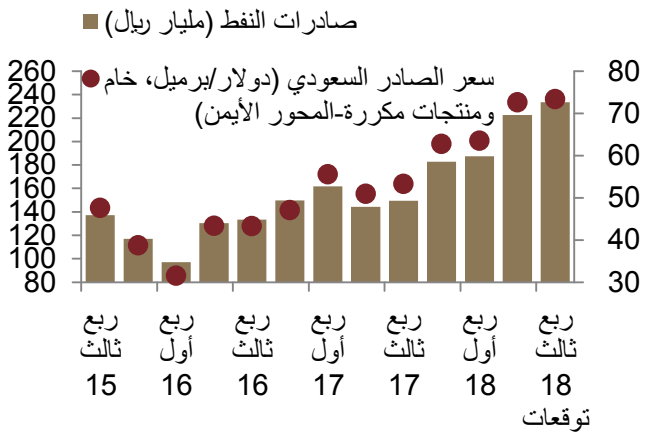

الشكل 3: التغير السنوي في الإيرادات غير النفطية

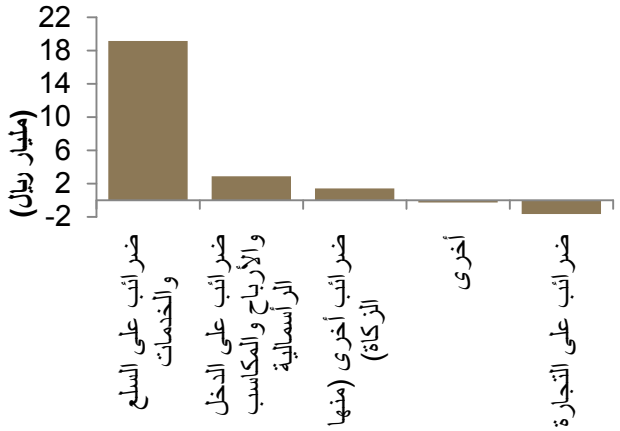

ضريبة المؤسسات= الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية
ضرائب أخرى= ضرائب أخرى (منها الزكاة)
أخرى = إيرادات أخرى (تشمل العوائد من استثمارات "ساما" وصندوق الاستثمارات العامة)
ضرائب الأعمال التجارية= ضرائب على التجارة والمعاملات (رسوم جمركية)

الإيرادات النفطية الحكومية المقدرة في الميزانية 591 مليار ريال عام 2018، مقارنة بإيرادات نفطية فعلية بلغت 452 مليار ريال خلال الفترة من بداية العام وحتى نهاية الربع الثالث لعام 2018. بالنسبة للفترة القادمة، في حال بقاء أسعار النفط عند المستوى الحالي وهو 70 إلى 80 دولاراً للبرميل، فربما يؤدي ذلك إلى زيادة سنوية كبيرة في الإيرادات النفطية الحكومية في الربع الرابع لعام 2018، كما يتوقع أيضاً بعض الزيادات السنوية في الإيرادات النفطية عام 2019 (للمزيد بشأن هذا الموضوع، يمكنكم الرجوع إلى تقريرنا بعنوان: *تقديرات أولية لميزانية المملكة* الصادر في أكتوبر 2018).

...يقتضي ذلك أن تبلغ الإيرادات النفطية الحكومية المقدرة في الميزانية 591 مليار ريال عام 2018، مقارنة بإيرادات نفطية فعلية بلغت 452 مليار ريال خلال الفترة من بداية العام وحتى نهاية الربع الثالث لعام 2018.

في غضون ذلك، أيضاً أشار تقرير الأداء الربعي للميزانية، إلى أن جهود الحكومة لزيادة **الإيرادات غير النفطية**، من خلال الاصلاحات الهيكلية للاقتصاد، لا تزال تؤتي أكلها، حيث ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 45 بالمائة، على أساس سنوي، في الربع الثالث لعام 2018 (شكل 3). وكما هو الحال في الأرباع السابقة من العام، جاء معظم تلك المكاسب من فئة "الضرائب على السلع والخدمات"، والتي ارتفعت بمعدل يقترب من الضعف، على أساس سنوي، لتصل إلى 31 مليار ريال. ويعود هذا الارتفاع إلى عدة مبادرات كان قد تم تطبيقها مؤخراً، وشملت تطبيق ضريبة القيمة المضافة، ورسوم العمالة الوافدة، وكذلك ضريبة المنتجات الضارة.

لا تزال جهود الحكومة لزيادة الإيرادات غير النفطية، من خلال الاصلاحات الهيكلية للاقتصاد، تؤتي أكلها.

في الربع الثالث لعام 2018، ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 45 بالمائة، على أساس سنوي...

...حيث ارتفعت الإيرادات من "الضرائب على السلع والخدمات"، بمعدل يقترب من الضعف، على أساس سنوي، لتصل إلى 31 مليار ريال.

علاوة على ذلك، يتوقع أن تكون "الضرائب على السلع والخدمات" أسرع الشرائح نمواً بين الإيرادات غير النفطية العام القادم، ويُنتظر أن ترتفع بنحو 22 مليار ريال وتسهم بالغالبية العظمى من الزيادة في الإيرادات غير النفطية، على أساس سنوي (شكل 4). وينتظر أن تأتي تلك الزيادة من الارتفاع في الرسوم المتحققة من المقابل المالي للعمالة الوافدة، وكذلك خفض الحد الأدنى للدخل الذي تنطبق عليه ضريبة القيمة المضافة. حالياً، تطبّق ضريبة القيمة المضافة على المؤسسات التي يصل دخلها السنوي إلى 1 مليون ريال أو أكثر، ولكن في عام 2019 سيتم خفض الحد الأدنى للدخل السنوي إلى 375 ألف ريال. نتيجة لذلك، سوف يتم إدخال نحو 300 ألف من المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحت مظلة ضريبة القيمة المضافة، وستساهم جميعها في زيادة الإيرادات غير النفطية.

علاوة على ذلك، يتوقع أن تكون "الضرائب على السلع والخدمات" أسرع الشرائح نمواً بين الإيرادات غير النفطية العام القادم.

المصروفات:

ارتفع إجمالي المصروفات الحكومية بنسبة 21 بالمائة، على أساس سنوي، في الربع الثالث لعام 2018، ليصل إلى 231 مليار ريال (جدول 2، شكل 5). وزادت **المصروفات الجارية (التشغيلية)**، وهي أقل عناصر الإنفاق الحكومي مساهمة في النمو الا قتصادي، بنسبة 24 بالمائة، على أساس سنوي، مدفوعة بصفة أساسية بارتفاع الإنفاق في فئة "الدعم الاجتماعي"، الذي ارتفع بنسبة 158 بالمائة، ليبلغ 28 مليار ريال، نتيجة لمدفوعات "برنامج حساب المواطن".

ارتفع إجمالي المصروفات الحكومية بنسبة 21 بالمائة، على أساس سنوي، في الربع الثالث لعام 2018، ليصل إلى 231 مليار ريال...

ارتفع أكبر بند في المصروفات الجارية "مكافآت الموظفين" بدرجة طفيفة، بنسبة 3 بالمائة، مقارنة بمستواه في نفس الفترة من العام الماضي، ليصل إلى 110 مليار ريال، لكنه تراجع بدرجة كبيرة، بنسبة 16 بالمائة، على

الشكل 4: تفاصيل الإيرادات الضريبية

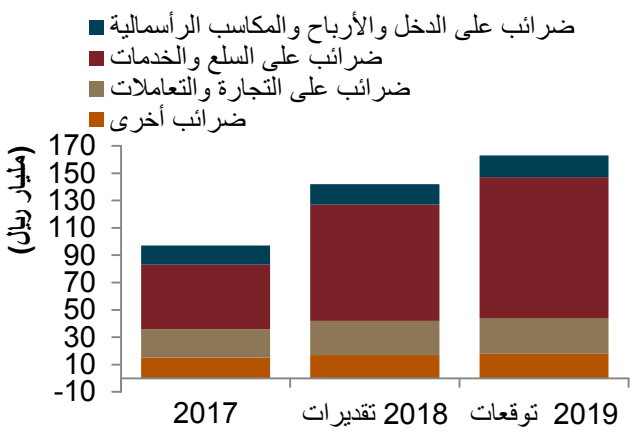

الشكل 5: التغير في الإنفاق الجاري، على أساس سنوي، خلال الربع الثالث من عام 2018

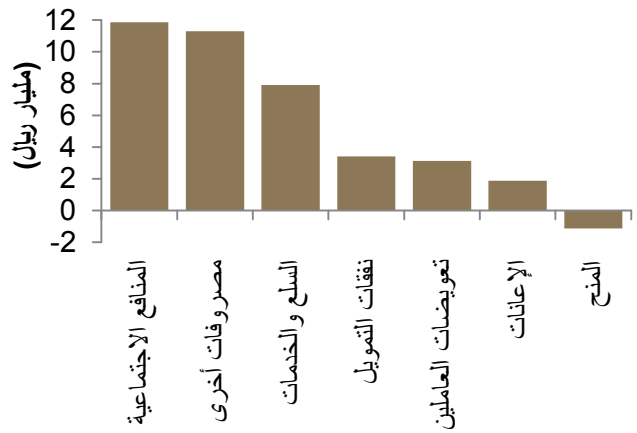

...وزادت المصروفات الجارية، بنسبة 24 بالمائة، على أساس سنوي، مدفوعة بالدرجة الأولى بارتفاع الإنفاق في فئة "الدعم الاجتماعي"...

...الذي ارتفع بنسبة 158 بالمائة، نتيجة لمدفوعات "برنامج حساب المواطن".

أساس المقارنة الربعية، في الربع الثالث لعام 2016. إذا نظرنا إلى البيانات التاريخية لفاتورة الأجور الربعية، نلاحظ أن هناك ارتفاعاً كبيراً في هذه الفئة خلال الربع الأخير من كل عام، ويعود ذلك في الغالب إلى استحقاق العلاوات وأجر العمل الإضافي. لكن، هذا العام يبدو أن هناك زيادة في فاتورة الأجور في الربع الثاني، بالإضافة إلى ارتفاع كبير متوقع، كما هو معتاد، في الربع الأخير لعام 2018 (شكل 6).

جدول 2: المصروفات الحكومية (مليون ريال)

المصروفات	الربع الثالث 2017	الربع الثالث 2018	التغير (%)
مكافآت العاملين في الدولة	106619	109752	3
السلع والخدمات	20661	28580	38
مصاريف التمويل	1152	4557	296
الإعانات	1695	3566	110
المنح	1182	66	94-
الدعم الاجتماعي	7522	19387	158
مصروفات أخرى	17077	28380	66
الأصول غير المالية (رأس المال)	34962	36261	4
الإجمالي	**190870**	**230549**	**21**

نتوقع ارتفاع القيمة الإجمالية لفاتورة الأجور عام 2018، إلى 488 مليار ريال...

...والتي ربما ترتفع بصورة أكبر العام القادم، بعد الإعلان مؤخراً عن إعادة العلاوات السنوية إلى جميع منسوبي القطاع العام...

في بيان الموازنة العامة للدولة لعام 2018، تم تخصيص 438 مليار ريال لفاتورة الأجور لهذا العام. في وقت لاحق، وبعد إجازة علاوة التضخم بمرسوم ملكي، أشارت مصادر حكومية مختلفة إلى أن التكلفة الإضافية السنوية لهذه العلاوة ستكون في حدود 50-55 مليار ريال. بناءً على ذلك، فإن القيمة الإجمالية لفاتورة الأجور ستصل إلى 488 مليار ريال عام 2018. وبالنظر إلى عام 2019، ربما ترتفع تكلفة فاتورة الأجور بصورة أكبر، بعد الإعلان مؤخراً عن إعادة العلاوات السنوية إلى جميع منسوبي القطاع العام. ورغم أن غالبية العلاوات أُعيدت في أعقاب مرسوم ملكي صدر في أبريل 2017، كان من المتوقع أن يتم ربط العلاوة السنوية بمستوى أداء الموظف، لكن بعد تصريح حكومي صدر مؤخراً، فإن تلك العلاوة ستعود إلى النظام السابق الذي لا يربطها بمستوى الأداء، ابتداءً من عام 2019. ورغم ذلك، نعتقد أن الزيادة في المصروفات المشار إليها في البيان التمهيدي للميزانية العامة، ستغطي أي زيادة في مدفوعات العلاوة السنوية.

...مع ذلك، نعتقد أن الزيادة في المصروفات المشار إليها في البيان التمهيدي للميزانية العامة، ستغطي أي زيادة في مدفوعات العلاوة السنوية.

وكما كان الحال في الربع السابق، شهدت فئة "الدعم الاجتماعي" زيادات كبيرة في الربع الثالث لعام 2018، مرتفعة بنسبة 158 بالمائة، لتصل إلى 19 مليار ريال، نتيجة لمدفوعات برنامج حساب المواطن، الذي انطلق في 20 ديسمبر 2017. وفقاً للموازنة العامة السنوية، تم تخصيص نحو 2,5 مليار ريال شهرياً، أو 30 مليار ريال سنوياً، لبرنامج حساب المواطن عام 2018. بناءً على ذلك، فقد تم صرف 6,8 مليار ريال خلال الربع الثالث، استفادت منها حوالي 3,63 مليون أسرة حول المملكة. وبحلول أكتوبر 2018، بلغ إجمالي ما تم صرفه من خلال البرنامج نحو 22,7 مليار ريال (شكل 7).

الشكل 6: فاتورة الأجور الربعية

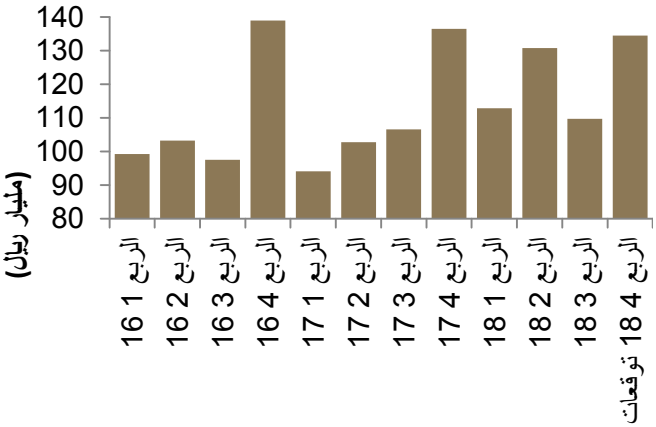

الشكل 7: المدفوعات التراكمية لبرنامج "حساب المواطن" عام 2018

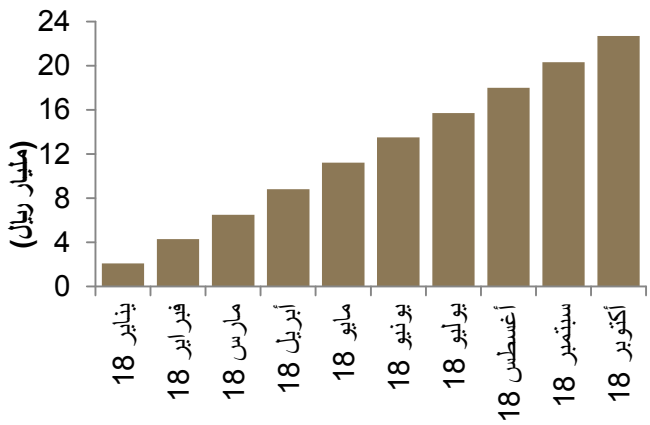

الربع الرابع لعام 2018: تقديرات شركة جدوى للاستثمار

ارتفع الإنفاق الرأسمالي بدرجة طفيفة، بنسبة 4 بالمائة، على أساس سنوي، ليصل إلى 36 مليار ريال، في الربع الثالث لعام 2018.

بالنظر إلى الفترة القادمة، نتوقع زيادة الإنفاق الرأسمالي بنسبة 15 بالمائة، ليصل إلى 251 مليار ريال عام 2019.

بلغ إجمالي الدين العام 443 مليار ريال في نهاية عام 2017، لكنه ارتفع إلى 550 مليار ريال بنهاية الربع الثالث من عام 2018...

...منذ ذلك الحين، كان هناك إصدارين لصكوك محلية بلغت قيمتهما 8 مليار ريال، مما رفع إجمالي الدين العام إلى 558 مليار ريال بحلول أكتوبر 2018.

كذلك، عدّلت الحكومة من متطلباتها بخصوص الدين خلال السنوات القليلة القادمة...

...حيث يُتوقع ارتفاع الدين إلى 848 مليار ريال بحلول عام 2021، أو ما يعادل 25 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

أدت زيادة الإيرادات الحكومية بوتيرة أسرع من زيادة المصروفات، إلى تقلص عجز الموازنة إلى 7 مليار ريال فقط، في الربع الثالث لعام 2018...

فيما يختص بالجانب **الرأسمالي من الإنفاق**، أو "الأصول غير المالية (رأس المال)"، ارتفع الصرف على هذا البند بدرجة طفيفة، بنسبة 4 بالمائة، على أساس سنوي، ليصل إلى 36 مليار ريال، في الربع الثالث لعام 2018. ووفقاً للموازنة العامة للدولة للعام 2018، سيبلغ الإنفاق الرأسمالي 205 مليار ريال، مقارنة بـ 180 مليار للعام 2017. في عام 2019، سيبقى الإنفاق الرأسمالي موجهاً صوب برامج رؤية 2030 التي تساهم بصورة مباشرة في النمو الاقتصادي، وإيجاد وظائف للمواطنين. وفي هذا الصدد، نتوقع تخصيص ما يقارب ثلث الزيادة المتوقعة في إجمالي المصروفات عام 2019 للإنفاق الرأسمالي، كما جاء في البيان التمهيدي للموازنة. بناءً على ذلك، ربما يزيد الإنفاق الرأسمالي بنحو 33 مليار ريال، أو بنسبة 15 بالمائة، على أساس سنوي، عام 2019، ليصل إلى 251 مليار ريال، مقارنة بالمبلغ المقدّر سابقاً والذي تبلغ قيمته 218 مليار ريال.

بالنظر إلى الإنفاق ككل، يبدو أن هناك جهوداً لتوزيع الإنفاق بطريقة أكثر توازناً على مدار العام المالي، حسب التصريح الأخير لوزارة المالية. في الماضي، كان الإنفاق يميل إلى الارتفاع بسرعة في الربع الأخير من كل عام، لكن نتوقع أن يكون الوضع مختلفاً إلى حد ما هذا العام. وفقاً لآخر بيان ربعي للميزانية، تم صرف 69 بالمائة من إجمالي الإنفاق المقرر في ميزانية عام 2018 حتى نهاية الربع الثالث من عام 2018، مقارنة بصرف 61 بالمائة في نفس الفترة المقابلة من عام 2016 وكذلك عام 2017. ويعود جزء من هذا التحسن في تنظيم الصرف إلى إدخال المنصة الإلكترونية "اعتماد" في بداية عام 2018. قبيل إطلاق المنصة، كانت إدارة الإنفاق الحكومي تتم يدوياً، مما جعل متابعة المعاملات الحكومية أكثر صعوبة، وتستغرق الكثير من الوقت. وفقاً لوزارة المالية، سيؤدي نظام "اعتماد" الرقمي، إلى تحسين عمليات التحكم والشفافية في الإنفاق، كما سيرفع من مستوى التواصل بينها والمقاولين. ورغم أن نظام "اعتماد" لم يتم تعميمه بالكامل ليشمل جميع الجهات الحكومية والمقاولين، لكن يتوقع أن تجعل وزارة المالية منصة "اعتماد" إلزامية لجميع المشاريع الحكومية ابتداءً من عام 2019، مما يؤدي إلى المزيد من التحسينات في توزيع الإنفاق الحكومي العام القادم.

الدين العام:

بلغ إجمالي الدين العام (الحكومي) نحو 443 مليار ريال في نهاية عام 2017، لكنه ارتفع إلى 550 مليار ريال بنهاية الربع الثالث من عام 2018. منذ ذلك الحين، كان هناك إصدارين لصكوك محلية بلغت قيمتهما 8 مليار ريال، مما رفع إجمالي الدين العام إلى 558 مليار ريال بحلول أكتوبر 2018. ووفقاً للبيان التمهيدي للميزانية العامة، يتوقع أن يرتفع إجمالي الدين العام للمملكة إلى 576 مليار ريال في عام 2018، وهو ما يعادل 19 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. رغم ذلك، ونظراً للتحسن الكبير في الوضع المالي للمملكة في عام 2018، نتوقع أن يأتي الدين العام أقل بدرجة طفيفة عما أعلن لهذا العام، إضافة إلى أن أي دين إضافي سيصدر خلال الفترة المتبقية من العام ستتم تغطيته في الغالب من المصادر المحلية.

كذلك، عدّلت الحكومة من متطلباتها بخصوص الدين خلال السنوات القليلة القادمة. وفقاً للبيان التمهيدي للموازنة العامة، تم تعديل تقديرات الدين العام برفعها من 555/ 805 مليار ريال إلى 576/ 848 مليار ريال

الشكل 8: توزيع الإنفاق الحكومي، حسب النوع*

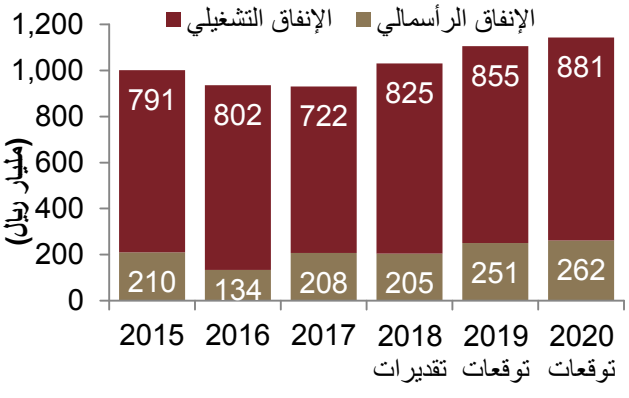

* الإنفاق الرأسمالي و الجاري للفترة بين عامي 2018-2020: تقديرات جدوى للاستثمار

الشكل 9: وفقاً لأرقام البيان التمهيدي للميزانية العامة، سيرتفع العجز في الربع الرابع لعام 2018

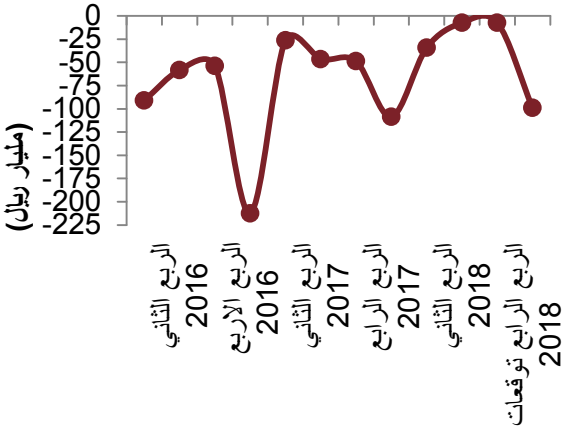

بين عامي 2018 و2021. بنهاية عام 2021، يتوقع أن يصل الدين العام إلى ما يعادل 25 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة تقل عن مستوى الـ 30 بالمائة المستهدفة في برنامج التحول الوطني. لا تزال المملكة تتمتع بسيولة محلية كافية، تمكنها من الاستمرار في تمويل جزء من الدين الإضافي عن طريق السندات المحلية. وبالنظر إلى عام 2019، نتوقع تمويل نحو نصف متطلبات الدين للعام 2019، والتي تصل إلى 102 مليار ريال، من مصادر محلية، بينما يتم تمويل الباقي من إصدارات دولية، تماشياً مع الاتجاه السائد في السنوات القليلة الماضية.

...مما أدى إلى انخفاض إجمالي عجز الموازنة إلى 49 مليار ريال، حتى الفترة الحالية من العام.

كما جاء في البيان التمهيدي للموازنة العامة، يتوقع أن يرتفع العجز إلى 148 مليار ريال عام 2018...

العجز:

أدت زيادة الإيرادات الحكومية بوتيرة أسرع من زيادة المصروفات، إلى تقلص عجز الموازنة إلى 7 مليار ريال فقط في الربع الثالث لعام 2018، مما أدى إلى انخفاض إجمالي عجز الموازنة إلى 49 مليار ريال، حتى الفترة الحالية من العام. وكما جاء في البيان التمهيدي للموازنة العامة، يتوقع أن يرتفع العجز إلى 148 مليار ريال (5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي) للعام 2018 ككل. واضعين ذلك في الاعتبار، نتوقع أن نشهد زيادة أكبر في عجز الموازنة في الربع الأخير من العام، تمشياً مع الاتجاهات التاريخية (شكل 9).

...ما يعني التوقعات بزيادة أكبر في عجز الموازنة في الربع الأخير من العام، تمشياً مع الاتجاهات التاريخية.

إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقا بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئيا أو كليا دون الحصول على أذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من "ساما"، والهيئة العامة للإحصاء، ووزارة المالية، والخزانة الأمريكية، وشركة تومسون رويترز، وداتا-ستريم، وهافر أنالاتيكس، ومن مصادر إحصائية محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهدا كبيرا للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمنا، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسئولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات